

اللغة والمعجم

قراءة في تأليفيّة المعنى

سرور الحشيشة
كلية الآداب صفاقس

مقدمة:

المعنى سؤال قديم قدم الإنسان ذاته. وهو سؤال ابيستيمولوجي ما انفكت الفلسفات تطرحه منذ أقدم العصور. ما هو المعنى؟ وأين يوجد؟ هل المعنى في العالم أم المعنى في الذهن أم المعنى في ما تنتجه العلاقة بين العالم والذهن؟ وما زالت الإجابة تأتي من مباحث متعددة المنطق وفلسفة اللغة والأنثروبولوجيا. إلا أن سؤال المعنى ما انفك يتخذ اتجاهًا علميًا يتجلى في اللسانيات وما يتصل بها من حقول المعالجة اللغوية كاللسانيات العرفانية والتفسيرية واللسانيات العصبية والاجتماعية. ولما كانت قراءات المعنى اللغوي في الأدبيات اللسانية الحديثة تتجه إلى فكرة التأليف وكون المعنى لا يكون بهذا المفهوم إلا تأليفًا رأينا أن نقرأ بعض ما يكون من تأليفيّة المعنى المعجمي في اللغة. ومرجعنا في ذلك نظريتان لم نر منهما **بدًا** في المقاربة التأليفيّة للمعنى. فأما الأولى فنظرية حوتلوب فريج Gottlob Frege (1) في فلسفة اللغة، إذ التأليفيّة مبدأ فريجي. وأما الثانية فالنظرية التوليدية، إذ مع ظهور الموقف المعجمي في الأنحاء التوليدية أصبحت الدلالة مكونًا من مكونات النحو له دور حاسم في اشتغال الملكة.

I- المعنى واللغة، من تأليفيّة الأوضاع إلى تأليفيّة العبارة: هناك في مفهوم اللغة البسيط ما يعبر عن العلاقة المباشرة بين البنية اللغوية والمعنى. والمعنى ليس في اللغة وإنما هو في كلّ دالّ من الأشياء والموجودات، وهو غير الماهية فقد يكون من لوازم الدالّ على الشيء وليس هو عين الشيء. وقد ميّز فلاسفة اللغة بين المعنى والشيء تمييزًا لم يخل من كونه لسانيًا. ويعدّ فريج من رواد نظرية المعنى في فلسفة اللغة. ونظرية المعنى عنده هي أسّ من أسس نظريته المنطقية ولذلك اتخذت معالجة المعنى في

الفكر الفريجيّ اتّجاهها فلسفيّاً تحليليّاً تجلّي خاصّة في مباحث المعنى والشّيء والمعنى والإحالة والمعنى والمتصوّر.

والمعنى عند فريج هو معنى العبارة اللّغويّة. ولا يخلو من أن يكون قيمة ذهنيّة تعبّر عن الشّيء الذي هو الإحالة dénotation عينها. ولما كانت الإحالة واحدة بالضرورة كان من خصائص المعنى التعدّد. فربّما كانت الإحالة واحدة وكان المعنى مختلفاً. ومثاله الشّهير عند فريج أنّنا إذا أخذنا عبارتي "نجم الصّباح" و"نجم المساء" فإنّهما تحيلان على شيء واحد، ولكنّ معنى العبارة الأولى غير معنى العبارة الثّانية. وهو عند فريج الدّليل على أنّ المعنى إن هو إلّا طريقة في تمثيل الإحالة، وهو لذلك خاصّ بالمتكلّم فخاصّ بالعبارة اللّغويّة(2).

ويبدو المعنى فكرة مجردة لكونه متصوّراً أو مدرّكاً إدراكاً ذهنيّاً. غير أنّه يقبل تمثيلاً غير مجرد إذا اعتبر المعنى ذات الدّالّ. ومسألة المعنى مسألة فلسفيّة ونفسيّة ولسانيّة، ولذلك عالجتها نظريّات كثيرة متنوّعة الاختصاصات. وترجع هذه التّظريّات إلى انشغال الفلاسفة والمناطقّة والأنثروبولوجيّين واللّغويّين وعلماء النّفس بماهية المعنى وموضعه من الدّهن واللّغة والعالم. ويقوم التّصور التّقليديّ على اعتبار المعنى موجوداً في ذهن الإنسان. وظهرت في السّنوات الأخيرة تيّارات جديدة نظرت إلى المعنى نظرة مخالفة. ومنها ما تزعمه عالم النّفس جيبسن Gibson(1979)(3) الذي اعتبر أنّ حلّ المعاني موجودة في العالم الخارجيّ، وأمّا المعاني التي توجد في الدّهن فهي محدودة بالنّسبة إلى ما يوجد في العالم. ومن ثمة ظهرت واقعيّة جديدة هي ما يعرف بالواقعيّة البيئيّة. والمعنى في هذه الواقعيّة هو نتاج التّفاعل بين الدّوات والعالم الخارجيّ الذي تنتمي إليه هذه الدّوات. وإنّما هو بهذا التّصور حاصل ما ينشأ بين الأوضاع من العلائق والتّفاعلات. ويعتبر فريج المفاهيم الواسطة التي تربط بين الأفكار والمتصوّرات من جهة وبين الأحداث والأوضاع من جهة ثانية مفاهيم ذهنيّة منطقيّة. فأما الأذهان فتدرك المعاني عبر المتصوّرات. وأمّا الكلمات والعبارات فتعبّر عن المعاني لتحيل على الماهيات.

ونظريّة الأوضاع هي التي نشأت منها التّظريّة العلاقيّة. وما المعنى حسب هذه التّظريّة إلّا حاصل ما ينتج عن الأوضاع من العلائق الأنطولوجيّة والتّصوريّة. والوضع وحدة أنطولوجيّة يقوم عليها إدراك التّجربة الوجوديّة من جهة وتمثيل التّجربة اللّغويّة من جهة ثانية. على أنّ الثّانية لا تخلو من أن تكون تمثيلاً للأولى، وهو تمثيل دلاليّ يتصوّر المعنى الأنطولوجيّ تصوّراً علاقيّاً نفسياً يلتبس بمقتضيات التّأليفيّة اللّسانيّة في مستوى العبارة اللّغويّة. فالأفعال ذوات حدّيّة تقتضي من الدّوات ما هو من قبيل الأشخاص والأشياء والظّروف. وهي تحقّق عبر التّعالق وضعاً غطاً يمثّل له أنطولوجيّاً

ب[حدث(وضع1:شخص+وضع2: شيء+وضع ن)، وضع زمان، وضع مكان]. وقولنا "زيد يأكل" عبارة تعين وضعاً علاقياً تمثيله من هذا القبيل: [حدث الأكل (وضع1:شخص =زيد)، وضع زمان، وضع مكان].

وحدث الأكل بهذا المعنى وضع مركّب يتكوّن من أوضاع بسيطة هي عبارة عن الدّوات وقد حلت من التّعالق. وإثما الأوضاع ضروب من الدّوات الأنطولوجيّة بعضها بسيط خال من التّأليف والآخر مركّب قد أُلّف إلى غيره. على أنّنا نفرّق هاهنا بين تأليفين: تأليف أنطولوجيّ نفسيّ وتأليف لغويّ. وليس الثّاني من قبيل الأوّل وإن مثله ودلّ عليه. فزيد أنطولوجيّاً ذات بيولوجيّة مركّبة تركيباً عضويّاً، وهي ذات سيكولوجيّة مركّبة تركيباً نفسيّاً. ثمّ هو لا يخلو لهذه التركيبة العضويّة والنّفسيّة من أن يكون ذاتاً مطروفة محكومة بالوضعين الزّمانيّ والمكانيّ، وزيد من هذه الجهة ذات مركّبة أنطولوجيّة يؤلّف إليها أوضاع علاقيّة كثيرة، وإن بدت لسانياً وضعاً مفرداً بسيطاً يؤلّف داخل الأوضاع الحدّيّة إلى غيره من الأوضاع ليكون عبارة لغويّة توازي عند التّمثيل تجربة أنطولوجيّة معقّدة.

وإذا كان المعنى كامناً في العالم الأنطولوجيّ والنّفسيّ وكان الذّهن وسيطاً من وسائط نقله فليست اللّغة بخالية من المعنى. إذ يقتضي منطق اللّغة كونها ملكة ذهنيّة عرفانيّة cognitive تنطبق قوانينها على القوانين الكلّيّة للعضو الذّهنيّ. وتمثيل المعنى باللّغة يختلف بالضرورة عن تمثيل الملكات الأخرى على ما بين اللّغة وهذه الملكات من التّواجه interface.

على أنّ الرّبط بين ثالث الكون والمعنى واللّغة في نظريّة المعنى العلاقيّ تقتضي أن نحدّد دلالة العبارة اللّغويّة بالعلاقة بين الكلام والوضع المعبر عنه. وفي هذا السّياق يمكن ضبط المعنى اللّغويّ بكونه علاقة معقّدة بين الحدث اللّغويّ والحدث الأنطولوجيّ الخارجيّ. وهي علاقة تخصّصها المبادئ الكلّيّة للظّاهرة الطّبيعيّة والمقاييس الخاصّة بكلّ لغة.

والمعنى في اللّغة محلّه المفردة والعبارة التي تنطبق على المركّبات الجزئيّة والجمل. فأما المفردات فتعيّن معاني الدّوات بما هي حدودها أو ماهياتها. وأما العبارات فتوليفات تنطبق معانيها على أوضاع علاقيّة لسانيّة مركّبة. ولا يخلو معنى العبارة اللّغويّة من أن يكون طريقة في تمثيل الوضع العلاقيّ المركّب الذي هو إحالة العبارة نفسها.

ويخصّ مبدأ التّأليفيّة في نظريّة فريج ائتلاف العبارة اللّغويّة في مستويين هما المعنى والإحالة. فالمعنى هو حاصل ما يأتلف من معاني أجزاء الجملة مع ما تحدّده خصائص البنية التركيبيّة. والإحالة هي حاصل ما يأتلف من إحالات الأجزاء(4). وإثما هذه التّأليفيّة الدّلاليّة تقتضي كون المعنى يقع

بالجملة على علاقة العبارة بالإحالة ولكنّه لا يعتبر فيه عند التّأليف إلّا بمعاني الأجزاء ومقتضيات البنية التّركيبية. ولا بدّ لذلك من الاعتبار بسمات الوحدات المعجميّة من جهة وخصائص البنى التّركيبية من جهة ثانية.

وربّما يصير المعنى الذي في الكون والذي ليس هو بالضرورة ممّا تقوله اللّغة أو تعبّر عنه من احتمالات المعنى اللّغويّ لما كانت اللّغة ذات خاصّة إنتاجيّة توليديّة تتمثّل في كونها تولّد سلاسل من الجمل لم يولّدها متكلّموها من قبل. ولئن لم تخل هذه الخاصّة من أن تكون من طبيعة الملكة الذهنيّة فإنّ الوجود ليس بخال من أن يشاكل اللّغة من هذه الجهة. وهو لذلك تولّد دلاليّ غير نافذ من المعنى. وإنّ هذا المعنى وقد صار إلى اللّغة عبر العلاقات القائمة بين الكلام والأوضاع مختلف في مضائه، إذ اللّغة هندسة ذهنيّة من المكوّنات والمنظومات التي تتفاعل على نحو من التّواجه الحاسوبيّ (5) computationnel. وليس المعنى في تولّده بوقف على واحد منها. وإنّما هو موزّع على مختلف الأنظمة التي تشتغل اشتغالا منظوميا modulaire في إنتاجه (6).

II- معنى العبارة اللّغويّة بين التّأليفيّة الإحاليّة والتّأليفيّة الدّلاليّة: إنّ المعنى أوسع من اللّغة. غير أنّ اللّغة لما أحاطت به من كلّ جهاته وصار ما هو خارج عنها راجعا إليها كانت أوسع منه. وإذا افترضنا كون المعنى أنطولوجيا يسبق الدّلالة الذهنيّة فاللّغة هي التي تعيد إنتاجه على أساس كونه معناها الخاصّ. والمعنى اللّغويّ بهذا المفهوم علاقة بين ما ينتجه الذّهن بوصفه منظوميّة عرفانيّة معقّدة من جهة وما تنتجه اللّغة بوصفها إحدى التّظم العرفانيّة الذهنيّة من جهة ثانية. وإذا كان المعنى مرتّبا إلى بسيط ومركّب فالمبدأ في ذلك هو التّأليفيّة كما تناولناها سابقا. ونعتبر التّأليفيّة هاهنا مقابل التّكراريّة récurtivité. فمفردات اللّغة ذات طبيعة تكراريّة على الأقلّ في مستوى معانيها المعجميّة الأولى. وأمّا العبارة فتتّرع عنها تأليفيّتها تكراريّة المعنى وغطّيته بحكم ما يولّده تأليف الأجزاء من معنى طارئ توجّهه علائق الأوضاع الموصوفة خارج اللّغة من جهة وعلائق البنية التّركيبية من جهة ثانية.

والكلمة وهي مفردة ذات معنى قد يختلف عما تؤدّيه في سياق تأليفيّ وقد ركّبت إلى غيرها من الكلمات. وهذا المعنى السيّاقيّ المحصّل بالتّأليف أو ما يصطلح عليه دوسوسير بالقيمة غير المعنى المعجميّ الذي يكون لها خارج التّأليف. فالمعنى المعجميّ غير التّأليفيّ هو في مفهوم فريج عبارة عن العلاقة بين مدلول الكلمة وإحالتها. ولذلك عدّه فريج طريقة في تمثيل الإحالة. وربّما يكون للكلمة الواحدة معان متعدّدة على كونها تحيل على شيء واحد، وذلك على أساس أنّ كلّ واحد من هذه المعاني هو طريقة في تمثيل الإحالة. وإنّما نفرّق هاهنا بين قيمة الكلمة التي هي حاصل تأليفها إلى غيرها

من الكلمات في الجملة، وهو المعنى السياقي أو التأليفي، ومعنى الكلمة الذي هو حاصل العلاقة بين الإحالة وطريقة تمثيلها، وهو المعنى المعجمي نفسه.

ولا بدّ في هذا السياق من أن نُميّز في مسألة المعنى بين مفهومين رئيسيين نبّه إليهما فريج في سياقات كثيرة من أعماله المنطقية عامة وأعماله في فلسفة اللغة خاصة. فأما الأول فهو المعنى التأليفي. وهذا لا يكون إلّا معنى الكلّ أي معنى العبارة المؤلّف من معاني أجزائها. وأما الثاني فهو المعنى السياقي، وهذا معنى الجزء المحدّد من السياق. وهو معنى قيميّ تضبطه العلاقات بين الأجزاء ووظيفة الجزء داخل السياق التأليفي العام. ولا يتعيّن معنى الكلمة إلّا في سياق الجملة باعتبارها كلاً. على أنّ السياق هنا هو بالضرورة سياق تركيبّي ودلاليّ وتداوليّ. وقد اصطلاح بعض المناطق وفلاسفة اللغة على المبدأ الذي يقوم عليه المفهوم الثاني للمعنى بمبدأ السياقية. وقد نسبوا هذا المبدأ إلى فريج وعدّوه المبدأ المقابل للتأليفيّة بوصفها المبدأ الجوهريّ الذي قامت عليه النظريّة الفريجية كلّها. ومن هؤلاء دافيد بال David Bell (7) وكواين Quine (8).

وبالنظر إلى اللغة فكلّ معنى هو تأليفيّ. فأما الوحدة المعجميّة فتأليفيّتها ذات مستويين. المستوى الأول بحسب مفهوم الأسماء وخاصة منها أسماء الأعلام noms propres يخصّ التأليف بين الطريقتين والإحالة على أساس أنّ الأولى تمثيل للثانية. والمستوى الثاني يخصّ الطريقة نفسها. وهو أنّ معنى الوحدة المعجميّة جملة من السمات الإعرابية والصرفيّة والجهيّة وغيرها.

وأما العبارة المركّبة فهذه لا تخلو من أن تكون ذات تأليفيّتين بحسب كونها علميّة في عداد الكلمة المفردة أو مركّبة في عداد الجملة. ولا تخرج التأليفيّة الأولى من أن تكون كأسماء الأعلام المفردة، وهو أنّ العبارة تسمّي شيئاً يكون هو إحالتها، وليس معناها إلّا ما يدلّ على العلاقة بين الشّيء الذي هو الإحالة وتمثيله على نحو ما. فأن نقول "لويس" أو "حاكم فرنسا المشهور" لا يختلف من جهة المعنى مع كون الأولى مفردة وهي من الأعلام والثانية مركّبة وهي من العبارات الوصفية. وهاتان وإن كانتا مترادفتين من جهة الإحالة فإنّهما غير مترادفتين من جهة المعنى.

ويرى سول كرييكاي Saul Kripke وهو من روّاد النظريّة الوصفية للمعنى أنّه بينما يكون الاسم العلم راجعاً بالضرورة على شيء واحد هو إحالته، وذلك في جميع العوالم الممكنة mondes possibles لا تستطيع العبارات الوصفية أن تعرّف الشّيء الذي تحيل عليه على أساس أنّه الشّيء الوحيد الذي يمكن الإحالة عليه. ومثال على ذلك "نابليون". فالشخص واحد مهما تكن بطولاته وأعماله وصفاته وما عرف في سيرته. ولا يكون إلّا لاسم العلم أن يدلّ عليه بصفته ذلك الشخص

بعينه دون سواه، إذ اسم العلم هو الدالّ الوحيد الذي يغني عمّا يمكن أن يكون من صفات نابوليون بصفته الشّخص المقصود بالإحالة. فإذا عيّن باسمه لم يعد بدّ من أن يكون الشّخص المقصود بعينه، فلا يضرّ مع الاسم العلم أن يكون هذا الشّخص طويلاً أو قصيراً، طبيّاً أو قبيحاً تزوّج أو لم يتزوَّج. وأمّا إذا وصفناه قاصدين أن نحيل عليه فقلنا "صاحب البطولات العظيمة" أو "القائد الحربيّ الكبير" أو "الذي انتصر في وقائع عدّة" أو "المهزوم في معركة واترلو" فليس في جميع ذلك ما يدلّ على أنّه الشّخص نابوليون بحيث يحيل عليه بعينه ويغني عمّا سواه. بل يظلّ الوصف يحتمل أن يكون الموصوف ما نقصده بالوصف كما يحتمل غيره. ولا تنفي قوّة الاحتمال الأوّل الاحتمالات الممكنة الباقية. فإذا سمّيناه بالاسم العلم كان ذلك الشّخص بعينه صحّ فيه الوصف أو لم يصحّ، إذ الشّخص وقد سمّي باسمه العلم لا يكون إلّا نفسه مهما تكن سيرته. وأمّا إذا وصفناه فرمّا يكون الوصف صحيحاً ولكّنه لا يغني عن الشّخص شيئاً. والاسم العلم بهذا المفهوم يعرف الشّخص سيرته باعتبارها بعضاً من حدّ الشّخص نفسه. وأمّا الوصف فلا يعرف من الشّخص شيئاً إذ لا يعرف سيرته بنسبتها إليه دون سواه(9).

وبناء على ذلك فليس للوصف ما للاسم العلم من المعنى وإن كان لهما نفس الإحالة. وما تمثله تأليفيّة الإحالة مع المعنى في الأسماء الأعلام ليس هو ما تمثله هذه التّأليفيّة في العبارات الوصفية. ولعلّ الوعي بنمطية الدلالة العلميّة في اللّغات الطّبيعيّة هو الذي جعل فريج يعتبر القضايا ضرورياً من الأسماء. فالقضايا عند فريج أسماء. وهي أسماء لا من حيث إنّها تعيّن أشياء بعينها تكون ممخّضة لها في التّعيين، بل من حيث إنّها ذات إحالة. فهي تسمّي إحالتها كما يسمّي الاسم العلم إحالته. غير أنّ تأليفيّة المعنى فيها غير تأليفيّة المعنى في الأسماء الأعلام. فبينما يتألّف المعنى في الاسم العلم من علاقة الأصوات بالشّيء الذي تدلّ عليه يكون المعنى في العبارة القضيويّة عبارة عن كلّ يتألّف من الأجزاء. فحصوله معاني الأجزاء هو معنى القضيّة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إحالتها. فيكون للقضيّة إحالة جمليّة هي مجموع إحالات الأجزاء. وهو في مقابل إحالة الاسم التي تكون شيئاً مفرداً بعينه.

والقضيّة كالاسم من حيث إنّ المعنى فيها ليس شرطه دائماً أن يكون علاقة تأليفيّة تجمع بين التّمثيل والإحالة. فرمّا كان لاسم العلم معنى وهو ليس بذی إحالة، مثل "فينوس"، فهذا اسم له معنى وهو أنّه اسم لإلهة الجمال والحبّ عند الرّومان، ولكن ليس له إحالة معيّنة يمكن تعيينها مرجعيّاً. وكذلك القضيّة، إذ ليس من شرط المعنى فيها أن يكون بإحالة. وهذا نستدلّ عليه من جهات. الأولى أنّنا إذا اعتبرنا بالتأليفيّة كان معنى القضيّة هو ما يتألّف من معاني أجزائها مفصولاً عمّا يتألّف من إحالات هذه الأجزاء. فمجموع الإحالات تأليفيّة أخرى لا يعتبر بها في تأليفيّة المعنى. فإذا قيل "سقراط

هو أبيقور" كان للقضية معنى وإن لم يكن لها إحالة. فالتساوي بين سقراط وأبيقور هو موضع المسألة الحملية، وهو لذلك معنى تألفي قابل للإدراك والتمثيل. وأما التماهي بين الشخص الذي يعينه الاسم "سقراط" والشخص الذي يعينه الاسم "أبيقور" فليس حاصلًا في الواقع، إذ لا نعثر على شخص يمكنه أن يكون سقراط وأبيقور في الوقت نفسه. وعلى أن الإحالة الجمليّة لهذه العبارة القضويّة تبدو من المحال جهيًا فهي غير خالية من المعنى.

والجهة الثانية هي أنّه لما كان المعنى في القضية مؤتلفًا بالضرورة كانت التأليفيّة القيد الصّارم على كون العبارة دالة على معنى. وليس بشرط أن تكون صادقة، إذ المعنى هو ما ائلف ليكون إمّا صادقًا أو كاذبًا وليس هو بالضرورة ما ائلف على الصدق. وإنّما قيمة الصدق *valeur de vérité* بهذا المفهوم هي ما تقتضيه التأليفيّة نفسها بوصفها الشرط الضروريّ الأوّل لحدوث المعنى. فقضية "سقراط هو أبيقور" تأليفيّة حمليّة تقتضي أن تكون صادقة أو كاذبة، وهي لذلك ذات معنى وإن كذبت.

ثمّ إنّّه لما كان من الأسماء ما يكون له معنى ولا يكون له إحالة كانت القضايا التي تألف من هذه الأسماء بالضرورة قضايا ذات معنى وليست ذات إحالة. ومثاله قولنا "المثلث الدائريّ ذو أربع زوايا". فهذه قضية حلت أجزاؤها من الإحالة، إذ لم يعرف بعد شيء موضوعي في الوجود يسمّى مثلثًا دائريًا ويحتل أن يكون بأربع زوايا. ومع كون العبارة مؤلفة ممّا ليس بذی إحالة فهي ذات معنى مدرك يمكن تمثيله لغويًا.

III - تأليفيّة المعجم في النحو التوليديّ من التأويل إلى التوليد: إنّ اللغة مكن من مكامن

المعنى بصرف النظر عن علاقتها بالعالم الخارجي وما يحفّ بهذه العلاقة من مسائل مثل أسبقية المعنى على اللغة وتمثيل اللغة للمعنى بوصفه جزءًا من العالم.

وإذا كانت اللغة مظنة من مظانّ المعنى فالمفردة والعبارة مظنتان من مظانّ المعنى الذي تمثله اللغة. وما زال النحو يعالج المسألة الدلالية باعتبارها بعض ما يولده التركيب فبعض ما يولده المعجم حتّى استقلّت الدلالة مكوّنًا من مكوّنات النحو يتولّد تولّدًا منظوميًا تواجهيًا. وقد ظهرت في هذا السياق نظريّات لسانية حديثة تتزّل في صلب النحو التوليديّ *grammaire generative* وتهدف جميعًا إلى الكفاية التفسيرية في خصوص العلاقة بين المعجم والتركيب. وترتبط هذه الغاية بغاية أوسع هي تفسير العلاقة بين مكوّنات النحو معجمًا وتركيبًا ودلالة.

وإذا كانت العبارة في معناها المباشر تأليفا بين حدث لغويّ واصف وحدث غير لغويّ موصوف فالدلالة اللغويّة تأليفيّة تتمّ في سياق البنية النحويّة نفسها بين بنية معجميّة تتكوّن من سلسلة

انتقائية من الوحدات و بنية تركيبية متحققة تنجزها. وإذا كانت الدلالة اللغوية مقتضى تأليفاً داخل البنية التحوية صار الخلاف محصوراً في مسألة الأسبقية. و نتناول هذه المسألة في إطار النحو التوليدي منذ ما قام به كاتز Katz و فودور Fodor (1963) (10) في "نظرية البنية الدلالية" التي اتجهت إلى إدماج الدلالة في التحليل التحوي، ثم ما قام به كاتز وبوسطل Postal (1964) (11) في نفس الاتجاه.

فقد ظهر وعي جديد بضرورة مراجعة التنظيم الداخلي للنحو وما يكون من العلاقة بين المكونات الثلاثة المكون المعجمي والمكون التركيبي والمكون الدلالي. وفي هذا السياق المعرفي ظهر في أعمال تشومسكي (1965) (12) النموذج المعيار *modèle standard* الذي اتجه إلى اعتبار المكون الدلالي أحد مستويات البنية العميقة *D-structure* فاعتباره مرتبطاً بالمعجم.

وقد اقترح تشومسكي منذ (1967) (13) جملة من المراجعات ضمن هذا النموذج أدرجها تحت اسم النظرية المعيار الموسعة *Théorie Standard Etendue*. وتتجه هذه المراجعات إلى الحد من القواعد التحويلية حدّاً ساهم في ظهور النظرية المعجمية.

وقد فصلت الأنحاء التوليدية على اعتبار الدلالة أحد مكونات النحو بين نموذجين أساسيين. الأول هو النموذج التوليدي التأويلي *interprétative-générative* الذي يقول بمركزية التركيب مكوناً من مكونات النحو. وليس التوليد في هذا النموذج إلا خاصّة التركيب وحده. وأمّا المكونات الصوتية والمعجمية فتأويليان، إذ الدلالة التي يولدها التركيب نفسه يؤوّلها الصوت والمعجم جميعاً. وهذه التركيبية القوية.

والتنموذج الثاني هو النموذج الدلالي التوليدي *générative-sémantique* الذي تفرّعت عنه فرضيتان بينهما صلات. والفرضية الأولى لكاتز وفودور (1963) وتعرف بالفرضية التأليفية، وتعتبر التمثيلات الدلالية بمثابة التمثيلات التركيبية تتحقق بواسطة قواعد تكرارية. ولذلك تعدّ عملية الاقتران بين الجملة والمعنى عملية غير مباشرة لأنها تتم من خلال البنية التركيبية والدلالة المعجمية. فتكون البنية الدلالية حاصل ما يتألف من معاني الوحدات المعجمية من جهة وما ينتج من دلالة التركيب التي لا تخلو من كونها دلالة معجمية تخصّصها السمات الدلالية والتصورية للوحدة المعجمية.

والفرضية الثانية هي ما يعرف بالفرضية المعجمية القوية وقد طورها كاتز Katz وبوسطل (1964). وتقضي بأن تكون الدلالة مكوناً معجمياً عميقاً ذا خاصية تصويرية بالأساس. وإتّما التأويل الدلالي للعبارة هو حسب هذه الفرضية مقتضى لائتلاف وحداتها المعجمية والعلاقات التركيبية

الوظيفية في مستوى البنية العميقة بوصفها بنية معجمية تصوّريّة. والمعجم بهذا المعنى مولّد دلاليّ فنحويّ، وليس هو بلاحق على النحو من جهة التأويل. وهذه المعجمية القويّة (14).

ويمكن الاستدلال عليه في النظرية التوليدية من خلال ما أثبتته المقاربة المنظومية في نموذج العمل والربط والمقاربة الحاسوبية في البرنامج الأدنى Programme Minimaliste. فأما الأولى فقد استدلّت من خلال مبدأ الإسقاط على أنّ خصائص التركيب لا تكون إلّا إسقاطاً معجمياً وأنّ كلّ مستويات التمثيل النحويّة في ضوء التّواجه بين هذا المبدأ وغيره من مبادئ النموذج كمبدأ العمل والوسم المحوريّ marquage thématique والمقياس المحوريّ Critère thématique إن هي إلّا اقتضاءات للمعجم (15).

وأما المقاربة الأدنوية فقد سارت في اتجاه التّقليص، واعتبرت النحو نظاماً حاسوبياً يحتزل في مستويين أدنويّين هما الصّورة المنطقية forme logique والصّورة الصّوتية forme phonétique. وإلّا المعجم مكوّن اشتقاقيّ dérivationnel يحتزل النحو الكلّيّ الذي هو الملكة نفسها. وقد استدلّت النظرية الأدنوية على أنّ النحو لما انخزل في المعجم مكوّناً ثمّ في الصّوت والمعنى تمثيلاً كانت كلّ العمليّات التركيبية من تعداد وانتقاء ونظم ونقل عمليّات حاسوبية مرتبطة بالمعجم. فسمات الوحدات المعجمية ذات خاصّة توليدية تتمثّل في أنّ الاشتقاقات يولدها المعجم بوصفه نظاماً وسمياً حاسوبياً. وليس المستويان التمثيليان الوجيهان الصّوت والمعنى إلّا تنظيمات للسمات المعجمية نفسها يترتب عنها توليد اشتقاقات مقبولة. ودور النظام الحاسوبيّ في النموذج الأدنى أن يخطّط لاختيار السمات المعجمية في تشكيل التمثيلين الصّوتيّ والدلاليّ للعبارة اللسانية (16).

ويتوضّح هذا التّوجّه المعجميّ في الإقرار بأنّ النموذج التوليديّ منذ صيغته الأولى لم يكن نموذجاً مركّباً صرفاً، إذ يعالج تشومسكي مشكل تأويل الملفوظات ذات البنى المركّبة المتطابقة، فيذهب إلى أنّه لما كانت تراكيب هذه الملفوظات متماثلة واختلفت دلالاتها لم يفسّر هذا الاختلاف إلّا اختلاف البنى المعجمية. وقد بدأ المكوّن الدلاليّ يأخذ مكانه ضمن مكوّنات النحو ويبرز بوصفه مكوّناً مستقلاً بالتّوازي مع بروز الموقف المعجميّ. ومع ظهور الأنحاء المعجمية أصبح المعجم مكوّناً من مكوّنات النحو له فيه صلة قويّة بالدلالة تتجاوز التأويل إلى التّوليد.

IV - المعنى المعجميّ تأليفية وسميّة تراتبية: إنّ المعنى لتسميه اللّغة فتخرجه من العدم إلى

الوجود. وإنّ اللّغة لا تكون اللّغة حتّى تسمي المعنى. ومهما تكن العلاقة بين الكون واللّغة فإنّ المعنى هو الذي سمّته اللّغة فأدركه الذّهن. وأمّا ما لم يسمّ بعد فهو ليس بمدرك، وهو لذلك معدوم. ولما كانت اللّغة كما استدلّ عليه في النظريّات اللسانية التوليدية الحديثة قرارها المعجم وكان المعجم الذي

يختزل من اللغات الطبيعية مبادئها المنطوقية والحاسوبية الكلية مكوناً نحوياً يختزل مبادئ الدلالة ونظم توليدها كان إنتاج المعنى في اللغة على ما يقتضيه مبدأ التأليفية في المعجم. فإذا كان كل معنى لغويّ معجمياً كان بالضرورة تأليفيّاً.

والمعنى في العبارة اللغوية تأليفيّ في حالي الأفراد والتركيب. ولئن ظلت العبارة المركبة الأصل الذي تقوم عليه كل تأليفية دلالية من شأنها أن تنتج المعنى، وهي لذلك المخصوصة بمبدأ التأليفية كما عرفه فريج، فإن التأليفية المعجمية في العبارة المركبة لا تخلو من كونها ملتبسة بالدلالة التي يجردها اتلاف التركيب على ما حدده فريج. وبناء عليه نفترض أن المعنى الذي تمحّضه التأليفية المعجمية في المفردة هو النموذج التصوريّ الأول لكل تأليفية لغوية ذات معنى.

وإذا عرفنا المعجم بكونه مجموع المفردات في لغة من اللغات كان هذا التعريف بمثابة الاقتضاء بين المعجم والمعنى الذي يتجاوز الدوالّ اللغوية إلى دوالّ غير لغوية سابقة الوجود. إذ ليست كلّ المعاني ممّا تواضع المتكلمون على تعيينه صوتياً. وفي سياق تحليل الدلالة المعجمية نستعمل مصطلح السمة *marque*. والسمة هي كلّ ما يمكن أن يندرج تحت تعريف الوحدة المعجمية من خصائص الصوت والمعنى، ويشمل المعنى كلّ ما هو إعرائيّ وصرفيّ ودلاليّ. ونعالج في هذا السياق السمات الدلالية خاصة.

ويصنّف ما هو دلاليّ في معنى الوحدة المعجمية إلى طبقات من السمات أولها طبقة السمات الجوهرية أو الماهوية. وهذه السمات تعرف الذات التي تعينها الوحدة المعجمية، كأن يقال في تعيين الإنسان إنه حيوان ناطق. فيكون التطق والحيوانية سمتين ضروريّتين يدخلان في حدّ الذات المسماة إنساناً فسمتين جوهريتين في معنى كلمة "إنسان" التي تعين الإنسان تعييناً إحاليّاً منه تكون دلالتها المعجمية. على أنّ هذه السمات الجوهرية ترتبط بها طبقة أخرى من السمات هي ما يمكن أن يعتبر في تخصيص الماهية وهي سمات ذات صبغة تصنيفية. وهو أن يقال في تعريف الإنسان إنه إمّا أن يكون ذكراً أو أنثى. فهذه سمة تصنيفية وليست ماهوية لأنّ الإنسان ليس ضرورياً حتّى يكون الإنسان أن يكون الذكر والأنثى جميعاً، بل حسبه أن يكون إمّا الذكر أو الأنثى. ويكون من شرط كلّ من الذكر والأنثى في الحيوان المسمّى إنساناً أن يكونا من الإنسان. وهو دليل على أنّ الجنس في الحيوان المسمّى إنساناً سمة تصنيفية تدخل تحت السمات الماهوية.

ومن الأمثلة أن نقول إنّ للحيوانات أصواتاً يمكن أن يسمّى كلّ واحد منها صوتاً. وكونها أصواتاً تصدر عن جهاز التصويت وتكون قابلة لأن تدرك بالسمع فتلك سمة جوهرية لا يخلو منها

واحد ممّا يصدره أجهزة التّصويت عند الحيوانات المصوّتة جميعاً. وكلمة "صوت" بهذا المعنى هي ما يطلق على كلّ صوت صادر عن جهاز التّصويت ويكون قابلاً للسمع بصرف النظر عن نوع الحيوان المصوّت و القسم الذي يندرج تحته ذلك الصّوت. فإذا قيل إنّ الأصوات قسمان بحسب كون المصوّت إنساناً أو حيواناً، وهي أصوات لغويّة إذا كان المصوّت إنساناً يريد التقطيع والتّأليف وأصوات غير لغويّة إذا كان المصوّت حيواناً من غير الإنسان، فهذا تصنيف أوّل يدخل تحت ماهية الصّوت الحيواني. ولما كان كذلك خصّصت كلمة الصّوت عموماً بالإنسان، فإذا أريد صوت الحصان قيل "صهيل" حتّى لا يقال الصّوت الذي يصدره الحصان وهو ليس بصوت لغويّ مع كون ذلك الشّيء الصّادر عن جهاز التّصويت لدى الحيوان المسمّى حصاناً له سمة الصّوت سمةً جوهريّةً فيه. وإذا قيل لصوت الحصان "صهيل" في مقابل ما يقال لصوت الكلب من أنّه "نباح" ولصوت القطّ من أنّه "مواء" ولصوت الذّئب من أنّه "عواء" ولصوت الأسد من أنّه "زئير" فهذا تصنيف ثانٍ يدخل تحته صوت الحيوان من غير الإنسان ممّا ليس هو بصوت لغويّ.

ولئن كان هذا التّقسيم الوسميّ للوحدات المعجميّة طرازياً في الأسماء الّتي تعيّن الدّوات من الأشخاص والأشياء باعتبارها من الأجناس الكلّيّة الأولى ضمن مقولة الجواهر كما يسمّيها المنطق التّقليديّ، فإنّه ينسحب على سائر المقولات انسحاباً تقريبيّاً يمثّل ما بين التّقسيمات الأنطولوجيّة المنطقيّة والتّقسيمات اللّغويّة المعجميّة من التّوازي في مستوى البنية التّصوريّة، فيشاكل تقسيم السّمات في الوحدات المعجميّة الفعليّة تقسيم السّمات في الوحدات المعجميّة الاسميّة. فإذا قيل في تعريف "ضرب" "ضربه أي أوقع باليد أو العصا أو ما هو من نحوهما ما يحدث فيه تأثيراً كالألم وما شابه"، ثمّ قيل وهو من قبيل "ركل" و"لكم" و"طعن" كانت الأولى في حدّ الفعل من قبيل السّمة الجوهريّة والثّانية من قبيل السّمات التّصنيفيّة. إذ ليس من شرط الضّرب ليكون ضرباً أن يوقعه صاحبه بالرجل أو بقبضة اليد أو بالسّكّين أو ما هو من نحو ذلك، فربّما كان ملامسة باليد وكان مع ذلك نحواً من الضّرب. ويكون ضروريّاً أنّ الرّكل واللكم والطّعن هي جميعاً من الضّرب. فبينما يكون الضّرب لها سمة جوهريّة تكون هي أنواعاً له داخله تحته على جهة التّصنيف.

وتقتضي التّأليفيّة الوسميّة أن يكون للوحدة المعجميّة طبقة ثالثة من السّمات هي ما يمكن أن يصطلح عليه بالسّمات التّمييزيّة. وهي السّمات الّتي تمثّل من المعنى المعجميّ الوجه الخاصّ الّذي به تكون الوحدة المعجميّة وحدةً بعينها. وهي لذلك سمات نسقيّة تحدّدها علاقة الوحدة المعجميّة بغيرها من الوحدات. ومنه ما يكون للسّمات التّمييزيّة من دور في نسق التّرادف.

فإنّما أن يكون بين الوجدتين المترادفتين تقارب في السمات الجوهرية والتصنيفية يكاد أن يكون ثنائيا، فلا يكون بين الوجدتين إلّا ما يخصّص كلّ وحدة من السمات التمييزية. فتكون هذه السمات الدالّ الوحيد على معنى الوحدة المعجمية في نسق المترادفات. ومثاله ترادف وحدتين من قبيل "إنسان" و"بشر". فعلى افتراض كون الترادف في هاتين الوجدتين قائما في السمات الجوهرية [حيوان - ذو نطق - ذو عقل - ذو أخلاق] وما يدخل تحت ذلك من السمات التصنيفية من قبيل [ذكر - أنثى - ذكي - غبي - طيب - خبيث] فليس من مميّز بين معنى إنسان ومعنى بشر إلّا ما يدخل تحت كلّ وحدة منهما من السمات التمييزية. ومن ميزات الإنسان أنّه ذو فعل ثقافيّ وحضاريّ، فيعتبر في معنى الإنسانية بما هو ثقافيّ وحضاريّ. وأمّا كلمة بشر فمع كونها تتضمن السمة الثقافية والحضارية لما في السمة الحيوانية من قابلية للفعل الثقافيّ والحضاريّ فإنّ الثقافيّ فيها يظلّ في عداد المحتمل، ولا يخرج إلى اعتباره واجبا. وبينما تكون السمة التمييزية للمعنى الإنسانيّ أوثق صلة بما هو عقليّ وأخلاقيّ تكون السمة التمييزية للمعنى البشريّ أوثق صلة بما هو حيوانيّ. فإذا أراد المتكلم الخاصية الحيوانية لهذا الكائن كان التعيين أميل إلى المعنى البشريّ. وإذا كان المراد أن يعيّن خاصيته الثقافية والحضارية جاء التعيين على ناحية هي أميل إلى المعنى الإنسانيّ.

وإنّما أن يكون الترادف بين الوجدتين قائما في السمات الجوهرية دون التصنيفية، فيعدّ دور السمات التمييزية السمات الجوهرية إلى السمات التصنيفية بعد أن صارت هذه مميزات للسمات الجوهرية. فتصير المميزات تمييزا للمصنّفات وقد كانت تمييزا للجواهر، وتصير مميزات الجواهر هي المصنّفات. وإنّما تمييز المميزات المصنّفات يجعلها لها كالمصنّفات للجواهر. وهي بهذا المعنى أقسام تحت المصنّفات كما كانت المصنّفات أقساما تحت الجواهر. ومثاله ما يكون بين "ضرب" و"ركل" و"لكم" و"طعن" من العلاقات. فهذه الثلاثة "ركل" و"لكم" و"طعن" وإن كانت أصنافا تحت "ضرب" بوصفها سمات تمييزية للضرب كما الضرب سمة جوهرية لها فإنّها من حيث النسق المعجميّ مترادفات في السمات الجوهرية تنتمي إلى نفس الحقل المعجميّ. والترادف الجوهرية ترادف وسميّ وليس هو بترادف معجميّ. وهو يعيّن العلاقات التصورية التي تحكم انتظام الوحدات ضمن حقل بعينه. فإذا كانت كلمات من قبيل "ركل" و"لكم" و"طعن" تنتمي جميعا إلى حقل "الضرب" فالضرب بالضرورة هو السمة التصورية التي انتظمت هذا الانتماء. ثمّ إنّ الضرب إذا كان سمة جوهرية لها جميعا فليس بدّ من أن يكون ما يميّز بين هذه الأقسام بوصفها أصنافا للجواهر هو ما به كان كلّ قسم صنفا من الضرب بعينه، كأن تكون السمة التصنيفية للركل أنّه ضرب بالرجل في مقابل ما يكون من سمة اللكم من أنّه

ضرب بجمع اليد على مواضع من الوجه خاصّة، بينما يكون سمة الطّعن أنّه ضرب بأداة حادّة مثل السّكين والرّمح ونحوهما. وإنّما التّمييز بين معاني هذه الأقسام حاصل في مستوى السّمات التّصنيفيّة. ولما كانت مصنّفات المعنى المعجميّ هي التي تلعب الدور التّمييزيّ في النّسق التّرادفيّ اقتضت تأليفيّة المعنى أن تصير السّمات التّمييزيّة لكلّ واحد من هذه الأقسام مميّزات للسّمات التّصنيفيّة. فإذا كان الطّعن ضربا بالسّكين أو الرّمح أو ما هو من نحوهما فـ"الشّكّ" كذلك، غير أنّ الشّكّ لما كان يدخل مع الطّعن في صنف واحد تحت الضّرب هو صنف الضّرب بالأدوات الحادّة لم يكن بدّ من أن تلعب المميّزات دور التّفريق بين الضّرب الذي يكون طعنا والضّرب الذي يكون شكّا. وفي حين يوسم الطّعن بأنّه مضى بالأداة في جسم المطعون وغوص فيه يكون الشّكّ وخزا وملامسة على النّحو الذي تتّصل به الأداة بجسم المشكوك ولا تغوص فيه. فتدخل المميّزات تحت الأصناف دخول الأصناف تحت الجواهر.

وأما ما اقتصر التّرادف فيه على بعض السّمات الجوهريّة فذلك نسق لا يحتاج معه إلى اعتبار المصنّفات ولا إلى اعتبار المميّزات لأنّ التّمييز فيه حاصل من الجواهر غير المترادفة. وليس على المميّزات الدّلايّة إلّا أن تتّم الحدّ المعجميّ لكلّ وحدة. وهو من نحو التّرادف الموجود بين "مات" و"انتهى". فبين معنى الأولى ومعنى الثّانية سمة جوهريّة هي الانقطاع والكفّ. غير أنّ الموت جوهريّا انقطاع الحياة بعد أن كانت مستمرّة زما. وأمّا الانتهاء فانقطاع موسوم بالوصول إلى غاية مقصودة منتظرة معلومة الحدّ، ويقتضي أن يكون قبل الغاية مسار قد استمرّ مدّة من الزّمن وهو موصول بتلك الغاية. فيكون الموت موسوما بانقطاع الحياة وهو أن يصير الميت بالضرورة غير حيّ. ويكون الانتهاء موسوما بالوصول إلى الغاية المنقطع معها المسار الموصول. وبينما يكون الموت ضربا من الانتهاء لا يكون الانتهاء موتا بالضرورة.

وإنّما الفرق بين الوجدتين حاصل في مستوى السّمات الجوهريّة. وهو لذلك ترادف وسميّ بعيد تتضاءل فيه نسبة الاشتراك في السّمات الدّلايّة. ولا يحتاج في مثله إلى أن يقال إنّ الموت من الأصناف الدّلايّة التي يمكن أن يتضمّن معنا الانتهاء. وإذا كانت السّمات التّمييزيّة داخلية تحت ما ترادف ولم يتميّز لتكون مميّزات له فليس في نسق ترادفيّ من هذا القبيل ما يستوجب تصوّريّا تأليفها إلى غيرها من السّمات الجوهريّة أو التّصنيفيّة. فلا قيمة لتمييز الموت عن الانتهاء بأن يقال مثلا إنّ معنى مات هو الانقطاع الدّالّ على مفارقة حالة الحياة والدّخول في حالة الموت بلا إشارة إلى طبيعة العلّة في حين أنّ معنى انتهى هو بلوغ الغاية التي توجب الكفّ عن حالة مستمرّة سابقة. بينما يكون ضروريّا

في نسق ترادفيّ من نحو "مات" و"قضى" و"هلك" أن يقال إن معنى مات هو انقطاع عن الحياة فصار من حالة الحيّ إلى حالة الميّت بلا تخصيص للسبب ولا للسمة تصوّريّة التي يوجبها المسبّب. وأمّا معنى "قضى" و"هلك" فيحتمل مع سمة انقطاع الحياة سمة أخرى هي ما يصاحب البنية التصوّريّة العرفائيّة لحدث الموت من دلالات الحزن والجزع والوحشة والعجز والعبرة.... وإتّما هو تخصيص وسميّ تقتضيه التّأليفيّة العلاقيّة بين الوحدات في نسق ترادفيّ من هذا القبيل.

ومثله يقال في "انتهى" و"فرغ". فهذان المترادفان لا يتميّزان بالجواهر ولا بما قد يدخل تحتها من الأصناف، وإتّما تفرّقهما المميّزات. فبينما يكون الانقطاع في معنى الانتهاء موسوما بكونه عامّا يقال على الحركات والأحداث والمسارات processus والأشياء والطّواهر الكونيّة كالموت وغير ذلك، لا يقال الفراغ إلّا لمسارات معلومة توسم بالإنجاز الإنسانيّ وما يصحب هذه السمة من الإرادة والوعي والمسؤوليّة والتّخطيط والفعل التدريجيّ والمراقبة. فيقال "انتهى العمل" و"انتهت المهمّة" و"انتهت الحياة" و"انتهت الرّحلة" و"انتهى الرّجل من العمل" بينما ينذر أن يقال "فرغت الحياة" و"فرغت الرّحلة"، ويقال "فرغ العمل" و"فرغت المهمّة"، والأكثر من ذلك أن يقال "فرغ الرّجل من العمل" و"فرغت لك من العمل" لأنّه يقتضي سمة التّحوّل من حال وجود الشّيء إلى عدمه. وهذا التّحوّل وإن كان انقطاعا وانتهاء فإنّ سمة ليست المسار الموصول بغاية بقدر ما ستمته ما يعقب الوصول من الفراغ الذي خلّفه انقضاء المسار وبلوغ الغاية. وتبدو هذه السّمات التّمييزيّة بهذا المعنى سمات زمانيّة تجعل الفرق بين المعنيين المعجميّين فرقا تصوّريّا يقتضيه توزيع السّمات الدّلاليّة على سلّم الزّمن تصوّريّ للمسارات(17).

خاتمة:

إنّ تآليفيّة المعنى اللّغويّ وجه من وجوه إدراك الدّهن للمعنى فوجه للعلاقة بين اللّغة والعالم. وقد استدللنا في هذا السّياق على ما يكون من تآليفيّة المعنى في المعجم بوصفه مكوّنًا نحويًا أوّلا ومكوّنًا وسميًا ثانيًا. واعتبرنا في التّحويّ بكون معنى العبارة المركّبة هو ما ينتج من ائتلاف البنية المعجميّة وما يقتضيه ذلك الائتلاف من خصائص البنية التركيبيّة نفسها. واعتبرنا في المفردة بكون الوحدة المعجميّة تآليفيّة وسميّة دلاليّة. وبين ائتلاف البنية التركيبيّة وائتلاف السّمات صلات تكون فيها الثانية من مبررات الأولى. ونفترض في ضوء العلاقة بين التّأليفيّة الإعرابيّة والتّأليفيّة الوسميّة المعجميّة أن تكون التّأليفيّة مبدأ كليّا يفسّر ظواهر اللّغة بوصفها الملكة نفسها.

هوامش

- 1- جوتلوب فريچ هو فيلسوف ومنطقيّ ورياضيّ ألمانيّ. ولد سنة 1848 وتوفي سنة 1925. يعدّ رائد الفلسفة التحليليّة والمنطق الرياضيّ الحديث. من مؤلفاته "الأيديوغرافيا" و"أسس علم الحساب" و"القوانين الأساسيّة لعلم الحساب".
- 2- Frege Gottlob, *Ecrits Logiques et Philosophiques*, Traduction et Introduction de Claude Imbert, *L'ordre Philosophique*, Editions du Seuil, 1971, Sens et Dénotation, pp. 102-103
- 3- Gibson J.J , *The Ecological Approach to Visual Perception*, Boston, Houghton, Mifflin, 1979
- 4- Abbott Barbara, *Reference*, Oxford University Press, 2010, pp. 15-25.
- 5- Christiane, Chomsky et L'ordinateur, *Approche Critique d'une Théorie Linguistique*, انظر مثلا, Linguistique et Didactique, Interlangues, Presses Universitaires du Mirail, 2009, pp. 63- 162.
- 6- Chomsky Noam, *La Nouvelle Syntaxe, concepts et conséquences de la Théorie du* انظر Gouvernement et du Liage, traduction de Lélia Picabia, présentation et commentaire d'Alain Rouveret, éditions du Seuil, Paris, 1987, Présentation d'Alain Rouveret, pp. 7- 65.
- 7- Bell David, *Frege's Theory of Judgement*, Clarendon Press Oxford University Press, 2002, p112
- 8- Quine Willard Van Orman, *From a Logical* Torchbooks, second edition , 1961, pp. 130- 138- Point of View, *Logico-Philosophical Essays*, Harp
- 9- Kripke Saul A, *Naming and Necessity*, Harvard university press, 1980, pp. 24-29.
- 10- Katz Jerrold J , Fodor Jerry A, *The Structure of Semantic Theory*, Language, 32, 1963. -10
- 11- Cambridge, MIT Press, 1964. Katz Jerrold J, Postal Paul, *An Integrated Theory of Linguistic* -11 Descriptions,
- 12- Chomsky Noam, *Aspects of The Theory of Syntax*, Cambridge, MIT Press, 1965. -12
- 13- nalizations, In Chomsky 1972 : - Studies on Semantics in Generative Grammar, The Hague, Mouton.
- 14- انظر الفاسي الفهري عبد القادر، اللسانيّات واللغة العربيّة، دار توبقال، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الرّابعة، 2000، الجزء الأوّل، ص- ص 63-71 والجزء الثّاني، ص- ص 193-194.
- 15- Présentation d'Alain Rouveret, pp. 7- 51, *La Nouvelle Syntaxe*, pp. 80- 96
- 16- Chomsky Noam, *La Nouvelle Syntaxe*, op-cit , Zeljko Boskovic, Lasnik Howard, *Minimalist syntax*, The Essential Readings, Blackwell
- 17- انظر في هذا السّياق جاكندوف وتشومسكي وفندلر، دلالة اللّغة وتصميمها، ترجمة محمّد غاليم ومحمّد الرّحّالي وعبد المجيد جحفّة، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الأولى، 2007، ص- ص 71-87.

صدر حديثا

